مسارات التأويل
النص وتحولات السياق المعرفي

د. ولد متالي لمرابط أحمد محمدو
جامعة حائل -السعودية

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث موضوع«التأويل»، مقدمًا جانبامهما من أطروحات بعض المفكرين والنقاد –عربيا وغربيا– ممن قدموا تصورات وفرضيات محددة في هذا السياق. كما يثير جزءامن الإشكاليات الكبرى التي ظلت متداولة في سياق قراءة النصوص، وما تفرضه على القارئ من ضرورة وضوح المنطلقات، والبحث الدائب عن بهاء المعنى الذي يختفي خلف حجاب اللغة، مما يحتمعلى المؤول الوعي بلعبة الخفاء والتجلي التي يمارسها جلّ النصوص.من هنا يروم هذا البحث تقديم مقاربة علمية لمسار التأويل، واستعراض جهود أبرز المفكرين القدماء والمحدثين في التنظير له وتحديد أسسه ومبادئه.

Research Summary:

This research deals with the subject of interpretation. It looks at an important aspect of the perceptions and assumptions that were put forward by some Arab and western thinkers and critics. This research also looks at part of the problems faced in the context of reading and understanding texts, which forces the reader to continually search for meaning hidden behind the veil of language. This makes it imperative for the interpreter to be aware of the game of hide and seek in most of texts. From here this research aims to provide

an empirical approach to draw closer the different methods of interpretation. It also reviews the efforts of some of the most influential thinkers both in ancient and modern in his theorizing and determining the foundations and principles of interpretation.

الكلمات المفتاحية: التأويل، النص، السياق المعرفي

1. إضاءة

يتقدم هذا البحث للمرور بمحطات محددة من مسار التأويل، مؤشرا على جانب من أطروحات بعض المفكرين والنقاد ممن تقدموا بتصورات وفرضيات محددة في هذا السياق. وهو أمر نتغيا من خلاله إثارة بعض الإشكاليات الكبرى التي ظلت متداولة في سياق قراءة النصوص، كما نرمي بين يدي الباحثين أسئلة إشكالية ما تزال مطروحة بشدة، وتؤرق كل باحث في موضوع التأويل ومساراته المتشعبة: ما هي الوسيلة الأمثل للقراءة والتأويل؟، ما هي صفات المؤول؟، أين المعنى؛ وهل هو ماثل في الماضي أم الحاضر أم المستقبل؟ هل يتأثر التأويل بالسياق الزماني والمكاني الذي يُنتَج فيه؟ وهل هو انحياز طبيعي للسياق المعرفي والأنساق الثقافية والفكرية والاجتماعية التي تنتجه؟ إنها أسئلة مركزية، تحتاج إلى أن ندفع بها إلى دائرة المناقشة والتداول.

كان التأويل، منذ القدم، محط اهتمام جميع الحضارات البشرية المتلاحقة، وهو يعكس بوضوح ما ينغرس في كل حضارة من أعراف وطقوس وتقاليد وميثولوجيا، وهو مع ذلك «يختلف من أمة إلى أمة ومن فرد إلى فرد داخل الأمة نفسها، بل قد يختلف أحيانا - جزئيا أو كليا – لدى الفرد الواحد، لأن التأويل عملية تاريخية

وتاريخانيّة، بمعنى أنه خاضع لإكراهات التاريخ ومستجيب لها، وأنه صانع للتاريخ ولثوراته، ومن يستعرض تاريخ التأويل القديم للعهدين بتياراته المختلفة، والتأويل العربي الإسلامي باتجاهاته المختلفة، والتأويل الحديث بمنظوراته المتعددة، يتبين له صحة هذه البديهية».[1]

وعلى الرغم من الاختلاف الجذري الملاحظ في الأنساق التأويلية لكل أمة من الأمم، إلا أنه هناك جوامع قرائية تظل قاسما مشتركا بين المؤولين لاتحاد النصوص المؤولة في كثير من السمات اللغوية والدلالية، ولأنها في النهاية تتجه إلى قارئ واحد هو الإنسان، هذا الإنسان الذي يظل واحدا، برغم إصراره الدائب على التعدد والاختلاف الزائف الذي عمق مأساته الوجودية. هنا يمكن القول إنه «مهما اختلفت التأويلات باختلاف الأديان والأجناس والأمم والجماعات والأفراد فإن أصل نشأته وسيرورته وإجرائه يرجع إلى مقولتين؛ أولاهما غرابة المعنى عن القيم السائدة، القيم الثقافية والسياسية والفكرية، وثانيتهما بث قيم جديدة بتأويل جديد؛ أي إرجاع الغرابة إلى الألفة، ودسّ الغرابة في الألفة».[2]

2. السياق العربي الإسلامي

لا خلاف في الأهمية البارزة التي يحتلها التأويل في الفكر العربي الإسلامي، وهي أهمية تنبع من طبيعة الفكر الإسلامي ذاته، فقد «وفر الإسلام كافة الشروط الضرورية لقيام حركة فكرية، قوامها رجاحة العقل، وممارسة الوظائف العقلية، وفي الشرع الإسلامي شواهد لا حصر لها توضح مدى اهتمام القرآن بالطاقة الفكرية، ووضعها في مكانة لا حد لها، إلا في حال إصدار أمور لا علم

للإنسان بها، امتثالا لقوله تعالى: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) أما فيما عدا ذلك فالإنسان مدعو إلى الملاحظة والمشاهدة بوصفهما وسيلتين من وسائل التدبّر والتفكير في حقائق المعرفة التي لا تتعارض مع الشرع».[3]

في ضوء ما سبق، لجأ علماء الإسلام إلى تأويل النصوص الدينية (القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة)، بناء على تقصّي مدلولات الألفاظ العربية كما تداولها فصحاء العرب فضلا عن مراعاة سياقات النصوص ووعي القارئ المتلقي، وهو أمر له أهميته البالغة؛ إذ «لم يكن في استطاعة كل عربي أن يفهم النصوص المقدسة جملة وتفصيلا بمجرد سماعها، وتلك مسألة طبيعية نتيجة تفاوت الرقي العقلي بين الناس، وهذا يعني أن النصوص الشرعية يتفاوت تناولها وفهمها من شخص إلى آخر وفقا للمستوى المعرفي لكل شخص، وتبعا لصعوبة فهم بعض النصوص».[4] لذا كان المقصد الأول من التأويل في وعي علماء الإسلام «إظهار أو كشف المراد عن الشيء المشكل».[5]

وقد كان **الغزالي** رحمه الله (450- 550هـ) من أبرز العلماء المسلمين الذي تصدوا للتأويل، وقد خاض في هذا السياق سجاله المعروف مع ابن رشد، وقد ألف رسالة خاصة سماها **(قانون التأويل)**، وهو يلخص قراءته لوجهات نظر الخائضين في التأويل قائلا: «بين المعقول والمنقول تصادم في أول النظر وظاهر الفكر، والخائضون فيه تحزبوا إلى مفرط بتجريد النظر إلى المنقول، وإلى مفرط بتجريد النظر إلى المعقول، وإلى متوسط طمع في الجمع والتلفيق».[6]

فيما تقدم **ابن رشد** (520- 595هـ) لصياغة قانون عام للتأويل في الفكر العربي، مستفيدًا من فرضيات المنطق والفلسفة اليونانية وخصوصيات النظر العقلي والتأمل في الكون، وقد انطلق «من وضع أزواج يحلل - في ضوئها- إشكال التأويل ويقننه ليصل إلى تحقيق رهانه؛ وهذه الأزواج هي: التأويل البرهاني/ غير التأويل البرهاني؛ الخاصة/ العامة؛ ما يؤول/ ما لا يؤول؛ حقيقة/ مجاز».[7] ولا بد من الإشارة إلى عمق الخلاف الجذري على مستوى التأويل بين الغزالي وابن رشد، إذ يقوم منهج الغزالي على الإلهام وتحجيم دور العقل في التأويل، فيما يرتكز منهج ابن رشد على البرهان العقلي في المسألة.[8]

مع ابن رشد تقدم التأويلَ العربيّ إلى فضاء جديد معبأ بالتوتر القرائي، والمساءلة الجذرية، والبحث عن المعنى المطلق، وهنا بالذات سيمتزج علم الكلام بالفلسفة ليفضيا «إلى تقدم المعارف وفق آلية الاجتهاد بالتأويل الذي حرك استقرار الذهنية حيث ارتقاء العقل مع الفلسفة (الرشدية) في قرائنها المغايرة، والتي جعلت من آلية التأويل صيغة مسخرة للفلسفة في قراءة النص الشرعي بروح التوفيق بين النقل والعقل».[9]

وقد سار على إثر ابن رشد، وإن بنَفَس أقل جرأة، مجموعة من البلاغيين في الأندلس والمغرب الأقصى **كالسجلماسي وابن عميرة وابن البناء المراكشي**، وقد ظلوا «يستحضرون ما أدت إليه فوضى التأويل في المشرق العربي من تفريق للأمة والجماعة وإشاعة التناحر بين الناس. ولذلك حاولوا جهدهم أن يضعوا مبادئ يرتكز عليها التأويل مستقاة من الآليات المنطقية بكل مكوناتها من تعريفات

ومقولات وعلائق بين القضايا، كما اعتمدوا على بعض المبادئ ذات الأصل الرياضي، وعلى توظيفات الآليتين الرياضية والمنطقية في أصول الفقه وفي البلاغة وفي الشعرية».[10] وكان من أبرز الهواجس التي ظلت موجهة لرؤيتهم التأويلية ما أشار إليه بعض الباحثين من أن «العملية التأويلية لها رهان تريد أن تعززه وتسنده أو أن تخلقه وتصطنعه اصطناعا، وللفوز بالرهان فلا بد من الانتصار على المعوقات مهما اختلفت أنواعها وأصنافها. ولتحقيق النصر فإنها تلتجئ إلى وضع مبادئ وصياغة قوانين لتضبط – في ضوئها- نفسها وتحاكم خصومها إذا تجاوزوا تلك القوانين وهتكوا حرمتها».[11]

كان التأويل، إذن، محط اهتمام علماء الإسلام، من مفكرين وفقهاء، ومتصوفة، ومتكلمين، وبلاغيين، ومناطقة...، وهو ما يوحي بالأهمية الكبيرة التي احتلها في السياق الثقافي العربي الإسلامي، مما أنتج مادة غنية بالتصورات والأسس الفكرية والعلمية التي تتناول النص من زوايا محددة بغية الكشف عن فضائه المعرفي وإحالاته الخفية.

3. السياق الغربي المعاصر

كان التأويل **Interpretation** في الغرب، موضوعا لكثير من البحوث والدراسات العلمية التي دفعت بهذا الحقل إلى فضاء جديد، وأفصحت عن سيل من الفرضيات والاقتراحات التي ما تزال محل جدل ونقاش بين الباحثين تبعا لاختلاف الثقافات والرؤى والمنطلقات الفكرية والأيديولوجية التي يستندون إليها. وليس من وكد هذا البحث تتبع كافة الأطروحات الغربية المنجزة في هذا السياق لاستحالة ذلك في مثل هذه المقاربة المركزة، وإنما سنتوقف بإيجاز عند أطروحات

اثنين من أبرز المفكرين الغربيين الذين كرسوا جزء مهما من أبحاثهم للتأويل لرصد خصوصياته وأنساقه المهيمنة، ونعني هنا: **بول ريكور** و**أمبرتو إيكو**.

3. 1. بول ريكور

هو الفيلسوف الفرنسي المشهور الذي كرس كثيرا من إنتاجه للبحث في فضاء التأويل وما ينتج عنه، وتعد أعماله وبحوثه إحدى الركائز المهمة في هذا السياق على مستوى الفكر الغربي المعاصر، وقد سعى جاهدا إلى الاستفادة من منجزات المفكرين الغربيين الذين سبقوه، محاولا تجاوز ما وقعوا فيه من ثغرات ومطبّات، مستوعبا «إنجازات الفينومينولوجية والبنيوية والفرويدية وغيرها، واستفاد منها لإدراكٍ أعمق لآليات التأويل، ولكنه لم ينقد لهذه الاتجاهات انقيادا متطرفا، بل كشف عن أوجه قصورها في إضاءة حقل الهرمنطيقا إضاءة كاملة».[12]

ربط بول ريكور مفهوم التأويل بعمق الكتابة بوصفها فعلاً وجوديا، إذ «بقدر ما تكون التأويلية تأويلا موجها نحو النص، وبقدر ما تكون النصوص، من بين أشياء أخرى، حالات من اللغة المكتوبة، فما من نظرية تأويل ممكنة لا تشتبك مع مشكلة الكتابة»،[13] وهو يفترض أن «ما يحدث في الكتابة هو التجلي الكامل لشيء ما، هو في حالته الافتراضية شيء وليد وناشئ في الكلام الحي، ألا وهو فصل المعنى عن الواقعة. لكن هذا الفصل لا يرمي إلى إلغاء البنية الأساسية للخطاب... حيث يظل الاستقلال الدلالي للنص... محكوما

بجدل الواقعة والمعنى. أضف إلى ذلك أن بالإمكان القول أن هذا الجدل يتضح وينجلي في الكتابة».[14]

وهو يقترح في هذا السياق الانطلاق من المخطط الاتصالي الشهير الذي اجترحه رومان جاكبسون في مقالته حول (علم اللغة والشعرية)، إذ «يقرن جاكبسون بالعناصر الستة في الخطاب الاتصالي – وهي المتكلم والسامع والوسط أو قناة الاتصال والشفرة والسياق والرسالة– ستّ وظائف هي: الوظائف الانفعالية والإقناعية والتعاطفية واللغوية الشارحة والمرجعية والشعرية. إذا اتخذنا من هذا المخطط نقطة انطلاق لنا، فقد نتساءل عن أي التغيرات أو التحويلات أو التشويهات تؤثر في تفاعل الوقائع والوظائف حين ينسطر الخطاب في الكتابة».[15]

ويؤيد ريكور الانتقال من الإيغال في ربط النص بسياقاته التاريخية والنفسية والاجتماعية، دافعا بقوة بالثورة التي حدثت في هذا السياق في الفكر الغربي الحديث على مستوى أوروبا وأمريكا، وأفصحت عن موقف تفسيري جديد من أهم أطروحاته: «ليس النص في الأساس برسالة موجهة إلى مدى معين من القراء، وبهذا المعنى، ليس مقطعا في سلسلة تاريخية، بل النص في الأحرى هو نوع من الموضوع اللا– زماني، الذي قطع روابطه بالتطور التاريخي بمجمله. ويتضمن تناول الكتابة تغلبا على العملية التاريخية، وانتقال الخطاب إلى عالم المثالية التي تسمح بتوسيع لا نهائي لعالم الاتصال».[16] وهو يشدّ على أيدي أصحاب هذا الاتجاه قائلا: «ينبغي أن أقر بأنني أضع هذا الاتجاه المضاد للنزعة التاريخية في حسباني

في جهودي الخاصة، وأنني أتفق مع مسلمته الرئيسة حول ذاتية المعنى على العموم».[17]

لقد قامت فلسفة ريكور التأويلية على مزيج من التصورات والنظريّات الفكرية الحديثة تتداخل فيها البنيوية بالماركسية والتفكيك واللسانيات والأنتروبولوجيا والنقد الثقافي... ساعيا إلى الاستفادة من المعمار التأويلي العام الذي بنته هذه الحقول، مفصحا في الوقت ذاته عن مجموعة من الانتقادات المغايرة، مقدما فرضيات جديدة لا تخلو من الطرافة والعمق. وهو في أطروحاته المركزية يؤسس مشروعا قرائيا «يريد أن يحتفظ بالتأويليّة ويحافظ على بعديها معا، على البعد الذاتي من حيث الوظيفة الإسنادية، وعلى البعد الموضوعي في وظيفة الهوية. وفي رأيه أن ذلك لا يتحقق إلا من خلال فلسفة في الخطاب تحرر التأويلية من أهوائها النفسانية والوجودية».[18]

3. 2. أمبرتو إيكو

يعد البحّاثة الإيطالي (**أمبرتوإيكو Umberto Eco**)، أحد أبرز مهندسي نظريات التأويل في العصر الحديث، وهو أحد المفكرين الغربيين البارزين الذين تركزت أبحاثهم على التأويل لاستكشاف الخيوط الثقافية والرؤيوية التي يستند إليها، والقدرة الإجرائية والمعرفية التي يتطلبها، ساعيا إلى تأسيس مجموعة من التصورات والفرضيات النظرية التي توصل إليها بعد متابعة موسعة لتحولات الفكر البشري وأسسه التاريخية والثقافية، وأبرز العوامل الفاعلة فيه، وقد استند في بناء كثير من تصوراته في هذا السياق على أطروحات **تشالز سندرس بورس**، محاولا تثويرها والدفع بها في مسارات أكثر ثراء وتنوعا.[19]

لقد رأى أمبرتو إيكو أن مقولة (السميوزيس اللامتناهيّة) التي أعلن عنها في مجموعة من كتبه «يجب ألا تقودنا إلى القول بغياب قاعدة للتأويل. فالقول بأن التأويل (باعتباره مظهرا رئيسا للسيموزيس) قد يكون لا متناهيا، لا يعني غياب أي موضوع للتأويل، كما لا يمكن القول بأن هذا التأويل تائه ولا يهتم سوى بنفسه. فالقول بلا نهائية النص، لا يعني أن كل تأويل هو بالضرورة تأويل جيد».[20]

وهو يخضع التأويل لمقولة الحد (**Modus**) التي يرى أنها من إنتاج الفكر الإغريقي واللاتيني، ويعتبر أنها كانت على قدر كبير من الأهمية «فهي إن لم تكن كذلك في تحديد الاختلاف بين العقلانية واللاعقلانية، فقد كانت كذلك من أجل التمييز بين موقفين تأويلين أساسيين، أو طريقتين في فك رموز النص باعتباره عالما، وباعتبار العالم نصا».[21]

وقد درس إيكو عمق جذور العقلانية التي استند إليها الفكر الإغريقي القديم، مؤشرا على أنها «انبنت على مبدأ مفاده أن المعرفة هي إمساك بالسبب... من هنا ومن أجل تبرير الطابع الخطي الأحادي للسلسلة السببيّة، يجب الاستناد إلى مجموعة من المبادئ: مبدأ الهوية (أ = أ)، مبدأ عدم التناقض (يستحيل أن يكون الشيء أ ولا أ في نفس الآن)، ومبدأ الثالث المرفوع (أ إما صحيحة وإما خاطئة). إن النموذج النوعي للفكر العقلاني الغربي كـ (حد مطروح) منبثق من هذه المبادئ وهي عينها شرط وجوده».[22]

ويرى الدارسون المتتبعون بشكل معمق لأطروحات إيكو أنه ينطلق «من تصور بالغ الأصالة والعمق. تصور يرى في التأويل وأشكاله صياغات جديدة لقضايا فلسفية وعرفية موغلة في القدم.

فمجمل التصورات المعرفية التي عرفها قرننا هذا لا تفسر إلا بموقعها من (الحقيقة) كما تصورها الإنسان وصاغ حدودها أحيانا على شكل قواعد منطقية صارمة، وأحيانا أخرى على شكل إشراقات صوفية واستبطانية لا ترى في المرئي والظاهر سوى نسخ لأصل لا يدركه الحس العادي ولا تراه الأبصار. فـ (التّطرف) أو (الاعتدال) في التأويل لا يفسران بما يقال في النص أو حوله، بل يجب البحث عن تفسير لهما فيما هو أعم وأشمل. ويتعلق الأمر بالعودة إلى وقائع لها علاقة بموقف الإنسان من [...] الحقيقة والمعرفة وبناء الحضارات وتأسيس المدن وتعيين العواصم وتخوم الإمبراطوريات وتعدد اللغات والثقافات».[23]

لقد قدم إيكو أطروحاته الطريفة في فضاء التأويل بناء على دراسة معمقة في التاريخ البشري منذ القديم إلى اليوم، فضلا عن استكشاف ميثولوجيا المجتمعات، والعلوم، والحركات السياسية والصوفية والغنوصية، كل ذلك في سبيل القبض على النّسغ الداخلي الموّار الذي يحرك فضاء تأويل النصوص، ويوجه مساراتها القرائية.

4. السياق الفكري العربي المعاصر

اشتغل كثير من المفكرين والباحثين العرب المعاصرين بمفهوم التأويل، وحاولوا من خلاله تقديم قراءاتهم الرؤيوية للتراث الثقافي العربي بنصوصه المتنوعة، في هذا السياق تحضر أعمال **حسن حنفي، ومحمد عابد الجابري، وطيب تيزيني، ومحمد أركون، ونصر حامد أبو زيد، وعبد الله العروي**، وغيرهم كثير، حيث قدموا في أعمالهم مجموعة من الأطروحات والآراء التي ظل جانب منها محل جدل ونقاش خرج في بعض الأحيان عن سكته المحددة، فيما اتهم

بعضها الآخر بالجرأة الزائدة وتطبيق مناهج معرفية مؤسّسة من خارج السياق الثقافي العربي الإسلامي. ولعل من أكثر هؤلاء جرأة في أطروحاتهم المفكر المصري نصر حامد أبو زيد الذي اشتغل في سياق التأويل وقدم أطروحات حول الفكر العربي الإسلامي مستفيدا بشكل واسع من أطروحات المفكرين الغربيين حول الهرمنوطيقا، وهو ما أثار ضجة معرفية وإعلامية واسعة كانت لها تداعياتها المعروفة لدى الجميع.

دعا أبو زيد إلى إعادة طرح فكرة «التفرقة بين التفسير والتأويل» الشائعة حسب تصوره في التراث العربي، وهذه التفرقة، في تقديره، «تعلي من شأن التفسير وتغض من قيمة التأويل، على أساس من موضوعية الأول وذاتية الثاني. الموضوعية في الحالة الأولى موضوعية تاريخية تفترض إمكانية أن يتجاوز المفسر إطار واقعه التاريخي وهموم عصره، وأن يتبنى موقف المعاصرين للنص، ويفهم النص كما فهموه في إطار معطيات اللغة التاريخية عصر نزوله».[24]

وفي سياق تحليل الخطاب، رأى نصر حامد أبو زيد «أن الخطابات تتبادل عناصر التأثير والتأثر بين بعضها البعض. يحدث ذلك مهما تباعدت منطلقاتها الفكرية وتناقضت آلياتها التعبيرية والأسلوبية، ومهما اختلف نسقها السردي بين الوعظية والإنشائية في جانب والتوتر المعرفي في جانب آخر. تتبادل الخطابات من خلال تصارعها مع بعضها البعض استعارة العناصر التي تساعدها على إعادة تكييف بنيتها وتنشيط خصائصها وتجديد بعض منطلقاتها، لكي تستطيع مواجهة نقيضها والاستمرار في تحدي مشروعيته». وهو

يسوغ هذا الطرح بأن «الخطابات في سياق ثقافي حضاري تاريخي بعينه تتشارك نفس الإشكاليات وتواجه نفس التحديات. أليس التحدي المطروح أمام كل الخطابات المنتجة هو تحدي دخول المستقبل، والتصدي لخطر الخروج من التاريخ؟ في مواجهة هذا التحدي الصعب والماثل منذ بداية عصر النهضة العربي الحديث تتعدد الإجابات، أي تتعدد الخطابات».[25]

5. خاتمة

تناول هذا البحث موضوع التأويل، مقدمًا مجموعةً من الأسس والفرضيات الكبرى التي انطلق منها بعض المفكرين والعلماء العرب القدماء والمعاصرين لتحديد مسار التأويل، ومقاربة مداخله المتنوعة، كما رصد جانبًا مهمّا من مسار التأويل في الحركة الفكرية والثقافية والأدبية الغربية؛ التي اهتمت بهذا الحقل بشكل خاص، ودفعت به في اتجاهات متشعبة ومتداخلة، وناقشته بدون الركون إلى أية مسلمات أو ثوابت تحد من حرية العقل.

ولقد أعاد هذا البحث الأسئلة المتكررة في مجال التأويل، والتي ظلت مدار اهتمام بالغ من المنشغلين بهذا الحقل: ما هو التأويل؟ وبتحديد أدق، ماذا وراء التأويل، وهل نحن في سياق تأويل الخطاب نسعى إلى تأكيد حقائق موجودة مسبقا في الذهن، أم نفتح المعنى على حقائق جديدة ونترك أبوابه مشرعة بحثا حقائق أخرى قد تكون مغايرة؟، وما هو معيار الحقيقة؟، وهل هي مشترك وجودي جامع أم مجرد رؤيا تحكمها النسبية والسياق المعرفي الضيق، والأنساق الفكرية والثقافية والاجتماعية والأيديولوجية لفضاء محدّد؟ وتبقى هذه الأسئلة بحاجة إلى مزيد من المقاربات المعمقة التي تفكك بنية

الخطابات، وتركن إلى مدارات التأويل وفرضياته المتعددة التي تتأبى على التحديد والثبات.

الهوامش:

[1]- محمد مفتاح/ التلقي والتأويل: مقاربة نسقية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، 2009،ط3، ص 217- 218.

[2]- محمد مفتاح/ التلقي والتأويل، م.س ،، ص , 217- 218.

[3]- عبد القادر فيدوح/ التأويل وتحصيل البرهان في الفكر الإسلامي، ضمن كتاب: التأويل والهيرمينوطيقا: دراسات في آليات القراءة والتفسير، لمجموعة مؤلفين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، سلسلة الدراسات القرآنية، 2011،ط1، ص , 65.

[4]- أحمد عبد المهيمن/ إشكالية التأويل بين كل من الغزالي وابن رشد، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001،ط1، ص , 11.

[5]- عاطف العراقي/ مادة (تأويل)، الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول (الاصطلاحات والمفاهيم)، إشراف: معن زيادة، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986،ط1، ص , 207.

[6]- الغزالي/ قانون التأويل، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة، 1940،ط1، ص 6.

[7]- محمد مفتاح/ التلقي والتأويل، م.س، ص 218.

[8]- أحمد عبد المهيمن/ إشكالية التأويل بين كل من الغزالي وابن رشد، م.س، ص 11- 12.

[9]- عبد القادر فيدوح/ التأويل وتحصيل البرهان في الفكر الإسلامي، م.س، ص 66.

[10]- محمد مفتاح/ التلقي والتأويل، م.س، ص 218.

[11]- محمد مفتاح/ التلقي والتأويل، م.س ،، ص , 218.

[12]- فريال جبوريغزول/ بول ريكور: إشكالية ثنائية المعنى، ضمن كتاب الهيرمينوطيقا والتأويل (مشترك بين مجموعة من الباحثين)، مجلة البلاغة المقارنة (ألف)، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1993،ط2، ص , 133.

[13]- بول ريكور/ نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، 2003،ط1، ص 55.

[14]- بول ريكور/ نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى،م.س، ص 55- 56.

[15]- بول ريكور/ نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى،م.س، ص 56.

[16]- بول ريكور/ نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى،م.س، ص 143- 144.

[17]- بول ريكور/ نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى،م.س، ص , 144.

[18]- سعيد الغانمي/ تقديم لترجمة كتاب بول ريكور: نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى، م.س، ص 15.

[19]- كانت أبرز أعمال إيكو التي أفصح فيها عن خطابه حول التأويل: (**بحث في السيميائيات العامة/ 1975**)، و(**القارئ في الحكاية/ 1979**)، و(**السيميائيات وفلسفة اللغة/ 1984**)،

ومجموعة من المقالات والأبحاث المهمة جمعت تحت عنوان (**حول المرايا ومقالات أخرى/ 1985**)، و(**حدود التأويل/ 1990**)، و(**التأويل والتأويل المضاعف/ 1992**)، وغيرها.

[20]- أمبرتو إيكو/ التأويل بين السّيميائيات والتفكيكيّة، ترجمة وتقديم: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، 2004،ط2، ص 21.

[21]- أمبرتو إيكو/ التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، م.س، ص 25.

[22]- أمبرتو إيكو/ التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، م.س، ص 25- 26.

[23]- تقديم سعيد بنكراد لترجمته لكتاب أمبرتو إيكو/ التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، م. س، ص 10.

[24]- نصر حامد أبو زيد/ فلسفة التأويل: دراسة في تأويل القرآن عند محي الدين بن عربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت، 2011،ط7، ص 11.

[25]- نصر حامد أبو زيد/ الخطاب والتأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت، 2000،ط1، ص 5.